اليـــوم الثاني : الجلسة المسائية الثانية

الخميس ٢٠١٢/٤/٢٦

(قاعة الفراهيدي)

رئيس الجلسة : د. سلام عبدالكريم سميسم – الخبير الاقتصادي – الامانة العامة لمجلس الوزراء

مقرر الجلسة : د. حيدر عبدالرضا حسن التميمي – كلية الاداب - جامعة البصرة

الوقت	اسم الباحث	عنوان البحث
٣,٠٠-٢,٤٥	أ.م.د. إخلاص باقر هاشم كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي وانعكاساته على الاقتصاد العراقي مع إشارة الى الاقتصاد السعودي
٣,١٥-٣,٠٠	أ .م.د . مجيد حميد البدري م.م. رحيم محمد العبدلي كلية الآداب / جامعة الكوفة	التطورات الجيوبولتيكية الدولية وانعكاساتها المحلية على مستقبل دول الخليج العربي.
٣,٣٠-٣,١٥	أ.م .د. قاسم محمد عبد كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين	مبادرة اعلان الخليج لعربي منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل : دراسة في المقاصد والمواقف .
٣,٤٥-٣,٣٠	أ.م. د.كوثر عباس الربيعي مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد	الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي.
٤,٥-٣,٤٥	د. عمار خالد الربيعي كلية الاداب / جامعة البصرة	السياسة الخارجية القطرية وتزايد حجم ونوع التأثير والتدخل السياسي والعسكري في ادارة ازمات الشرق الاوسط ٢٠٠٦-٢٠١٢ .
٤,١٥-٤,٥	م. محمد عطوان كلية القانون والسياسة /جامعة البصرة	عناصر التغيير في الخليج العربي.
٤,٤٥-٤,١٥	مناقشات	

٥.٣٠ -٤.٤٥ قراءة توصيات المؤتمر وتوزيع شهادات التقدير للمشاركين في المؤتمر وإنهاء المؤتمر

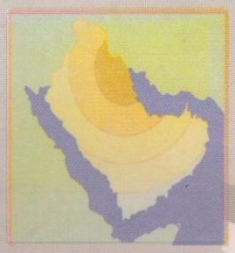

منشورات
مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة

الخليج العربي والتغيير
تحديات الواقع وآفاق المستقبل

وقائع وبحوث

المؤتمر العلمي الثامن لمركز دراسات الخليج العربي

بجامعة البصرة

للمدة من ٢٥ ـ ٢٦ نيسان ٢٠١٢

(المجلد الأول)

١٤٣٤ هـ ـ ٢٠١٢ م

بحث :

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على الاقتصاد العراقي مع إشارة إلى الاقتصاد السعودي

أ.م.د. إخلاص باقر النجار
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة

المقدمـــة :

يعد موضوع الاستثمار من المواضيع المهمة نظراً لما ينطوي عليه هذا المتغير وتدفقاته ، مـن أهميه تتأتى من كونه يعد أحد ابرز محددات الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ، فضلا عن كونه احد محددات الطلب الكلي ، وتعنى جميع دول العالم عناية فائقة لموضوع الاستثمار بوصـفه واحـداً مـن أبـرز محركات النمو الاقتصادي إذ تسعى من خلال سياستها وتشريعاتها إلى تهيئة جميع السبل وتوفير سائر الوسائل للمستثمرين لتنفيذ المشروعات المختلفة في أراضيها ، لما لذلك من آثار ايجابية على صـعيد التقدم الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة لمواطنيها، وبناء على ما تقدم اسـتندت الدراسـة علـى الاساسيات التالية : -

١: اهمية البحث: تنبع اهمية البحث من الواقع الاقتصادي الجديد الذي يشهده الاقتـصاد العراقـي الذي اخذ يحفز بشكل كبير الاستثمارات وبالاخص الاستثمار الاجنبي المباشر باعتباره احد محفـزات النمو الاقتصادي.

٢ : هدف البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على الاستثمار الاجنبي المباشر ، وتحليل تدفقاتـه خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٧-٢٠١٠، مع مقارنة لهذه التدفقات مع تدفقات الاستثمار فـي المملكـة العربية السعودية في محاولة للاستفادة من تجربة المملكة في هذا المجال.

٣ : مشكلة البحث: يواجه الاقتصاد العراقي تغيرات في السياسة الاستثمارية ،اذ تهدف هذه الـسياسة الى التركيز على جذب الاستثمارات الاجنبية في محاولة لاعادة بناء الاقتصاد المحلي.

٤ : فرضية البحث: ان قصور السياسات الاقتصادية وتخبطها ادى الى تراجع تدفقات الاستثمار الى الاقتصاد العراقي خلال فترة التسعينيات، في حين شهدت هذه التدفقات بعض التحسن على ضوء تحسين التشريعات الخاصة بالاستثمار.

٥: منهجية البحث: استند البحث على المنهج الاستقرائي في دراسة وتحليل تدفقات الاستثمار في العراق، ومن ثم اقتراح السياسة الملائمة له.

٦ : هيكلية البحث: قسمت الدراسة الى عدة فقرات ، تناول الفقرة الاولى مفهوم الاستثمار وانواعه، اما الفقرة الثانية فقد تناولت الاستثمار الاجنبي المباشر بالتحليل من خلال استعراض هذه تدفقات وبيان تطورها خلال فترة الدراسة، اما الفقرة الثالثة فقد تناولت تطور تدفقات الاستثمار في المملكة العربية السعودية ومن ثم بيان السياسة المطلوبة التي يجب اتباعها لزيادة تدفق هذه الاستثمارات.

أولا: مفهوم الاستثمار وأنواعه :

يستمد مفهوم الاستثمار أصوله من علم الاقتصاد الذي يرتبط بمجموعة أخرى من المفاهيم الإقتصادية من أهمها : الدخل والإستهلاك والإدخار والإقتراض ، ويمكن تعريف الاستثمار بأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في مدة زمنية معينة ، قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك المدة ، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية (١)

ووفقاً للمفهوم الاقتصادي يعرّف الاستثمار بأنه التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع ، وزيادة رفاهيته ، أو هو ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك ويعاد استثماره في العمليات الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج وتوسيعه ، والذي يساهم في زيادة التراكم الرأسمالي . (٢)

ويشمل الاستثمار نوعين احدهما الاستثمار العام والآخر الاستثمار الخاص ، حيث يتمثل الاستثمار العام قيام الدولة أو أي جهة ذات سمة حكومية أو عمودية بإنشاء هذا الاستثمار أو تمويله ، ويكون هذا التمويل من فائض الإيرادات أو من خلال القروض والمساعدات التي تحصل عليها الدولة، أما الاستثمار الخاص فهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يقوم به فرد أو شركة أو هيئة خاصة ، وهناك نوعين آخرين من الاستثمار احدهما الاستثمار المحلي والآخر الاستثمار الأجنبي ، حيث الاستثمار من الإرباح التي يعاد استثمارها في البلد المضيف ، أما القروض فتشتمل على معاملات

(١) د. زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار (المالي والحقيقي) ، (الأردن ، دار وائل للنشر ، ١٩٩٨) ، ص ٢ و ص١٣

(٢) د.دريد كامل آل شبيب ، الاستثمار والتحليل الاستثماري ،(عمان ، دار اليازوري للنشر ، ٢٠٠٩) ، ص ص ١٧ .

الدين داخل الشركة ، وتعزى إلى الاستدانة القصيرة أو طويلة الأجل في الدول أو الشركات الأخرى (غير البلد المضيف) إضافة إلى إقراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين[١] .

أما النوع الثاني من الاستثمار الأجنبي فيشمل الاستثمار الأجنبي غير المباشر تتمثل بالقروض كقروض المصدرين أو شراء الأسهم والسندات الخاصة الحكومية في الدول النامية المضيفة من قبل أجانب ، وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق أقصى الأرباح دون أن يترتب عليها اشراف مباشر أو اتخاذ قرارات من لدن هؤلاء الأجانب [٢] ، ويُعرّف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي يهدف من ورائه إلى ان يكون له صوت فاعل في إدارة المنشأة التي تعمل خارج الاقتصاد الذي يقيم فيه ، ولكي يحقق هذا الهدف ، فقد يحصل على عدد كبير من أسهم رأس المال المستثمر في هذه المنشأة ، فضلاً عن ذلك قد يقدم أنواع أخرى من رأس المال كالقروض أو الإئتمانات التجارية كذلك الخبرة الفنية [٣].

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر :

شهد الاستثمار الاجنبي المباشر في عقد التسعينيات تغيرا واضحا في اغلب البلدان النامية كما اشرنا وعلى ذلك فقد سعت العديد من الدول لجذب هذا الاستثمار وبوسائل مختلفة، ومن بين هذه الدول العراق فقد شهد هذا البلد في النصف الثاني من عقد التسعينيات تغييرا في السياسة الاستثمارية ،اذ اصدرت الحكومة عددا من القوانين والقرارات التي هدفت منها الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلد،الا ان هذه السياسة لم تتسم بالثبات لانها لم تكن مبنية على ايديلوجية واضحة واصيلة ، وعلى اثر ذلك انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ، إذ بلغت كما يشير إلى ذلك الجدول رقم (١) ١ مليون دولار عام ١٩٩٧ ارتفعت في عام ١٩٩٨ إلى ٧ ملايين دولار على اثر توجيهات الدولة وتزايد الاهتمام بموضوع الاستثمار بشكل عام في هذه المدة . تلا ذلك انخفاض كبير في حجم التدفقات بالاستثمار الأجنبي المباشر ، إذ بلغ -٧ مليون دولار عام ١٩٩٩ ، -٣ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ، -٦ و -٢ مليون دولار خلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ على التوالي ، إذ تشير القيم السالبة إلى عدم وجود استثمارات تذكر والى تدفق المعاكس لما موجود منها بسبب

---

(١) عرفات تقي الحسني ، التمويل الدولي ، (عمان ، دار مجدلاوي للنشر ، ٢٠٠٢) ، ص ص ٥٤ ـ ٥٥
(٢) د. سرمد كوكب الجميل ، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية (عمان ، دار حامد للنشر ، ٢٠٠١) ، ص ١٦٨
(٣) د.عبد الكريم جابر العيساوي ، التمويل الدولي ، (عمان ، دار صفاء للتوزيع والنشر ، ٢٠١٢) ، ص ٦١

الوضع الأمني المتردي والاضطراب السياسي الذي عاشه الاقتصاد العراقي طول هذه المدة ، إلا أن هذا الوضع لم يستمر بعد سقوط نظام الحكم في عام ٢٠٠٣.

وبحلول عام ٢٠٠٣ وعلى اثر سقوط نظام الحكم في العراق وما أدى إليه من تغيير في الاتجاهات والسياسات الاقتصادية الكلية ظهرت الدعوة إلى تبني سياسة جديدة نحو الاستثمار وبالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر في محاولة لمعالجة الخلل الحاصل في الاقتصاد وإصلاحه من خلال الدعوة إلى تعزيز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية وقد تمثل ذلك في إصدار قانون الاستثمار رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠٣ الذي لم يتم تفعليه نظراً لكونه لم يصدر من سلطة عراقية منتخبة ، وقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ .

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد زيادة ملحوظة ، إذ بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ٣٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٤ تزايد خلال السنوات التالية ، إذ وصل إلى ٥١٥ ، ٣٨٣ ، ٤٤٨ مليون دولار خلال الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ على التوالي ويعود هذا الارتفاع إلى تغيير السياسية الاستثمارية بعد عام ٢٠٠٣ ، إذ حاولت الحكومة جاهدة جذب هذه الاستثمارات من خلال إصدار القوانين والترويج لها ، فيما بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر ما قيمته ٨٩ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ارتفع إلى ٣٠٥ و ١٤٧ مليون دولار خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ [١] . في حين ارتفعت النسبة الى ١،٨٥٥ مليون دولار عام ٢٠٠٨، ١،٤٥١ و ١،٤٢٦ مليون خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي. وقد بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق إلى إجمالي الدول العربية ما يقارب من ٠,٠٢ % و ٠,١٣% و – ٠,١٦% ، – ٠,٠٥ ، ٠,٠٦% ، ٠,٠٦% للأعوام ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي كما يوضح الجدول رقم (١) ، ارتفعت بعدها إلى ١,٢١% عام ٢٠٠٤ ، ١,١٣% عام ٢٠٠٥ ، ٠,٥٧% عام ٢٠٠٦ و ٠,٦٢% عام ٢٠٠٧ ، فيما بلغت ١،٩١ ، ١،٩٠٣ ، ٢،١٥ للاعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ .

[١] UNCTAD , world investment report ٢٠٠٨ , New York , ٢٠٠٨ , P. ٣١٦

جدول رقم (١)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العراق للمدة (١٩٩٧-٢٠١٠) (مليار دولار)

السنة*	العراق	إجمالي الدول العربية	نسبة العراق إلى إجمالي الدول العربية	الدول النامية	نسبة العراق إلى الدول النامية	دول العالم	نسبة العراق إلى دول العالم
١٩٩٧	٠,٠٠١	٦,١٣٨	٠,٠٢	-	-	-	-
١٩٩٨	٠,٠٠٧	٥,٥٢٩	٠,١٣	١٩٠,٨	٠,٠٠٤	٧٠٥,٥	٠,٠٠١
١٩٩٩	٠,٠٠٧-	٤,٣١٣	٠,١٦-	٢٢٨,٦	٠,٠٠٣-	١٣٩٨,٣	٠,٠٠٥-
٢٠٠٠	٠,٠٠٣-	٥,٩٥٦	٠,٠٥-	٢٥٦,٦	٠,٠٠١-	١٣٩٨,٣	٠,٠٠٠٢-
٢٠٠١	٠,٠٠٦-	٩,٣٢٥	٠,٠٦-	٢١٤,٦	٠,٠٠١-	٨٢٤,٤	٠,٠٠٠٧-
٢٠٠٢	٠,٠٠٢-	٨,٣٥٩	٠,٠٢-	١٧١,٠	٠,١١	٦٢٥,٢	٠,٠٠٠٣-
٢٠٠٣	-	١٥,٦٠٢	-	١٨٠,١	-	٥٦١,١	-
٢٠٠٤	٠,٠٠٣	٢٤,٧١٧	١,٢١	٢٨٣,٦	٠,١٦	٧١٧,٤	٠,٠٤١
٢٠٠٥	٠,٥١٥	٤٥,٧٢٣	١,١٣	٣١٦,٤	٠,٠٩	٩٥٨,٧	٠,٠٥
٢٠٠٦	٠,٣٨٣	٧٦,٥٦٨	٠,٥٧	٤١٣,٠	٠,٠٩	١٤١١,٠	٠,٠٣
٢٠٠٧	٠,٤٤٨	٧٢,٣٦٨	٠,٦١	٤٩٩,٧	٠،٠٨٩	١٨٣٣,٣	٠,٠٢
٢٠٠٨	١،٨٥٥	٩٦،٧٦٠	١،٩١٧	٦٥٨،٠	٠،٢٨	١٧٤٤،١	٠،١٠
٢٠٠٩	١،٤٥١	٧٦،٢١٩	١،٩٠٣	٥١٠،٥	٠،٢٨	١١٨٥،٠	٠،١٢٢
٢٠١٠	١،٤٢٦	٦٦،٢٠٠	٢،١٥٤	٥٣٧،١	٠،٢٦	١٢٤٣،٦	٠،١١

المصدر : UNCTND , world investment report ٢٠٠٨ , New York, ٢٠٠٨ , p.٣١٤.

*(٢٠٠٨-٢٠١٠) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الإحصاءات.

متاح على الموقع الالكتروني: www.iaigc.net

و ٢٠١٠ على التوالي.فيما بلغت نسب الاستثمار الأجنبي الوارد إلى العراق بالنسبة إلى الدول النامية ٠,٠٠٣% عام ١٩٩٨ تراجعت بعدها بشكل ملحوظ للأعوام التالية لتعاود الارتفاع عام ٢٠٠٤ ،إذ وصلت هذه النسبة إلى ٠,١٥٨% و ٠,١٦٣% عام ٢٠٠٥ و ٠,٠٩ لعام ٢٠٠٦ و ٠,٨٩% لعام ٢٠٠٧ و ٠،٢٨ للاعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ فيما بلغت عام ٢٠١٠ ما نسبته ٠،٢٦ .

كما بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق إلى إجمالي دول العالم نسبة منخفضة جدا بلغت ٠,٠٠١% لعام ١٩٩٨ انخفضت بعد ذلك بسبب تراجع هذه التدفقات إلى العراق لتصل إلى ٠,٠٤ لعام ٢٠٠٤ و ٠,٠٥ لعام ٢٠٠٥ و ٠,٢٧% و ٠,٢٤% خلال عامي ٢٠٠٦و ٢٠٠٧ على التوالي ،٠,١٠ ، ٠،١٢ و ٠،١١ للاعوام ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ و٢٠١٠ على التوالي. وقد بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة التسعينيات ٠,٠١% عام

١٩٩٧ ، ٠,٠٣ % عام ١٩٩٨ ، ارتفعت هذه النسبة إلى ١,٥% خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٠,٨ % عام ٢٠٠٦ ، كما يشير إلى ذلك الجدول (٢) ، ونلاحظ بأن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر لا تشكل إلا نسبة صغيرة جداً في الناتج المحلي الإجمالي في العراق ، فضلا عن ذلك فقد بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس مال ثابت ١٩,٣% عام ١٩٩٧ انخفضت إلى ١٨,٥% عام ١٩٩٨ و ٨,٢% عام ١٩٩٩ لتعاود الارتفاع إلى ٤٥,٦% عام ٢٠٠٠ وذلك على اثر قيام عدد من المشاريع العربية والأجنبية خلال الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٣ ، انخفضت بعدها إلى ١٠,٣% و ٦,٧% عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ وقد بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ٨ ملايين دولار عام ١٩٩٨ ، انخفض إلى -٢ ، - ٨ و - ١٠ مليون دولار للأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ على التوالي كما يشير إلى ذلك الجدول (٣) .

ويمكن ان تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد العراقي في ضوء ما يعانيه من معضلات اقتصادية تتمثل في التضخم والبطالة والفقر .. الخ ، التي من الممكن أن يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجتها وذلك بخلق مجالات عمل مقرونة باكتساب المهارات والمؤهلات الجديدة من خلال إعداد الدورات التدريبية والتعليمية ونقل التكنولوجيا والمبتكرات العلمية الحديثة في مجال الإدارة الحديثة والإنتاج لرفع إنتاجية العمل والكفاءة الاقتصادية وتنمية الصادرات من خلال زيادة الإنتاج والطاقة الإنتاجية .

وتبرز الحاجة إلى جذب الاستثمارات وبالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الظروف الحالية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي تتطلب إعادة الأعمار ، فضلا عن هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الدولة الصناعية والدول المجاورة نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية والسياسية التي ساهمت هي الأخرى في هروب بعض الموارد المالية إذ بلغت مجموع التراكمات الاستثمارية العراقية في الدول العربية من عام ١٩٨٥ ولغاية ٢٠٠٨ ما يقارب ٥٧٧,٢ مليون دولار توزعت كالتالي : الأردن ٢٨١,٦ مليون دولار ، الإمارات ١٢٦,١ مليون دولار ، سوريا ٣٢,٦ مليون دولار ، تونس ٤,٩ مليون دولار ، مصر ١,١ مليون دولار ، المغرب ٥١,٧ مليون دولار ، اليمن ٧,٥ مليون دولار[١] .

[١] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار لعام ٢٠٠٨ ، الكويت ، ٢٠٠٨ ، ص ٩٥ .

جدول رقم (٢)

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العراق إلى الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٦)

السنة	نسبة FDI إلى GDP	نسبة FDI إلى اجمالي تكوين راس المال الثابت
١٩٩٧	٠,٠١	١٩,٣
١٩٩٨	٠,٠٣	١٨,٥
١٩٩٩	٠,٠٣-	٨,٢
٢٠٠٠	٠,٠١-	٤٥,٦
٢٠٠١	٠,٠٣-	١٠,٣
٢٠٠٢	٠,٠١	٦,٧
٢٠٠٣	-	٢١,١
٢٠٠٤	١,٥	٢٨,٩
٢٠٠٥	١,٥	٥٤,٩
٢٠٠٦	٠,٨	٥٨,١

المصادر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الإحصاءات، الكويت.

متاحة على الموقع الالكتروني: http : // www.iaigc.net

جدول رقم (٣)

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العراق لمدة (١٩٩٨-٢٠١٠) (مليون دولار)

السنة	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
١٩٩٨	٨
١٩٩٩	١
٢٠٠٠	٢-
٢٠٠١	٨-
٢٠٠٢	١٠-
٢٠٠٣	-
٢٠٠٤	٢٩٠
٢٠٠٥	٨٠٥
٢٠٠٦	١,١٨٨
٢٠٠٧	١,٦٣٦
٢٠٠٨	٣،٤٩١
٢٠٠٩	٤،٩٤٢
٢٠١٠	٦،٣٦٨

المصدر: احتسبت بالاعتماد على الجدول (١) .

ثالثا: انعكاسات الاستثمار على الاقتصاد العراقي:

يترتب على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى داخل البلدان عدة اثار او انعكاسات تشمل : -

١- **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الانتاج والتوظيف:**

يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في الانتاج وبشكل ايجابي اذ ان ذلك يعتمد وبشكل رئيسي على البيئة الاقتصادية والتنظيمية التي يعمل فيها هذا الاستثمار وكذلك على مستوى مهارة العمل المحلي، ومما يعزز من ذلك عدم قدرة المستثمرين المحليين على الاحاطة بفرص الاستثمار الوطنية المتاحة نظرا لضعف الامكانيات المتوفرة لديهم من جهة وما يتوفر من امكانيات واسعة وخبرة في الشؤون الاقتصادية ومعرفة اكبر بالفنون الانتاجية والتسويقية لدى المستثمر الاجنبي من جهة ثانية.

وعلى ذلك فان زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق سوف يسهم في زيادة الانتاج وتوفير فرص للعمالة المحلية ، ويرتبط ذلك بشكل كبير بمصدر المدخلات التي يستخدمها الاستثمار الاجنبي المباشر فاذا كانت هذه المستلزمات يتم شرائها من داخل البلد فان ذلك يؤثر في خلق ظروف مناسبة محليا لقيام صناعة تحويلية او تكميلية، مما يوفر فرص عمل جديدة وزيادة في الانتاج المحلي.

٢- **أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:**

يعد هذا الاثر من اهم الاثار التي تترتب على زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي وزيادة راس المال المادي اذ ينعكس ذلك بشكل ايجابي على ميزان حسابر راس المال في حالة لجوء الشركات الاجنبية الى العملة المحلية مقابل بيع العملات الاجنبية لتمويل مدفوعاتها المحلية هذا من جهة ، اما من جهة ثانية فان توجه الاستثمارات الاجنبية نحو القطاعات التي تحل محل الواردات يسهم في سد حاجة السوق المكحلية وفي حالة توسيع حجم الصادرات فان ذلك يسهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات والذي يعاني في العراق من عجز مزمن نتيجة لترسبات السياسات الاقتصادية السابقة.

٣- **أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تمويل التنمية:**

يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في سد الفجوة بين الموارد المطلوبة والموارد المتاحة اذ يقدر العجز المتوقع في الموازنة الفيدرالية للاعوام (٢٠١٠ – ٢٠١٤) ب ٨،٣٦١ ، ٤،٨٧٣ و٣،٢٦٩ مليار دولار للاعوام ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ و٢٠١٤ على التوالي[١].كما يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر ايضا في سد فجوة المهارات الفنية وتدريب العاملين في داخل البلد،وبتالي يؤسس نجاح هذه الاستثمارات القاعدة لخلق مناخ جيد للاستثمار.كما انه يسهم بشكل غير مباشر بتدعيم البنية التقنية

والمالية من خلال تحفيز راس المال المحلي لدخول في مشاركات ومشاريع مشتركة مع الاستثمار الاجنبي.

رابعا : تطور تدفقات الاستثمار في المملكة العربية السعودية:

يعد الاقتصاد السعودي من الاقتصاديات العربية الرائدة في مجال جذب الاستثمار والتي تشابه الى حد ما الاقتصاد العراقي في طبيعته البنيوية كما انه يعد من اكبر البلدان العربية الجاذبة للاستثمارات . لقد بدأت السعودية في اوائل الثمانينيات بوضع برنامج لتشجيع الاستثمار فيها واستخدمت العقود العسكرية كوسيلة لتحقيق هذا الهدف من خلال برنامج التوازن الاقتصادي الذي يتضمن الزام الشركات الاجنبية بان تستثمر ما نسبته ٢٥- ٣٥ % من قيمة هذه العقود داخل البلد في مشاريع ذات تقنية متقدمة ويهدف البرنامج الى نقل وتوطين التقنية المتقدمة فيها، وتوفير الفرص الاستثمارية والوظيفية لابنائها، والمساهمة في توسيع القاعدة الصناعية وتنويع مصادر الدخل ، وتمكين الصناعة الوطنية من منافسة الصناعة الاجنبية ، والاستراتيجية المستخدمة في البرنامج هي الاندماج العمودي بمعنى اقامة مشاريع متكاملة في قطاعات التقنية المتطورة وليس التوسع الافقي ببناء مشاريع متماثلة فيما بينها. ويضم برنامج التوازن الاقتصادي ثلاث برامج هي :-

١- برنامج درع السلام مع الولايات المتحدة الامريكية.

٢- برنامج اليمامة مع بريطانيا.

٣- برنامج الصواري مع فرنسا.

وقد اثمرت هذه البرامج عن تحقيق جملة فوائد تمثلت بتأسيس ١٨ شركة في مجال صناعة الطيران، الالكترونيات، الاتصالات وصناعات اخرى ذات تقنية عالية ، بالاضافة الى توفير ٢٩٣٤ فرصة عمل استحوذ العمل المحلي على ٢٨% منها وغير ذلك(١). وكما نلاحظ من الجدول (٤) فان تدفقات الاستثمار قد شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة اذ بلغت ٥٧ مليون دولار عام ١٩٩٧ ارتفعت الى ٩٤ مليون دولار عام ١٩٩٨ ، ثم ارتفعت الى ١٢٣، ١٨٣ ، ٥٠٤ ، ٤٥٣ للاعوام ١٩٩٩ ،٢٠٠٠ و٢٠٠١ و٢٠٠٢ على التوالي، استمرت بعدها في الارتفاع لتصل الى ٣٢،١ و٢٨،١ للاعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ على التوالي ويعود ذلك الى تطور تشريعات الاستثمار في المملكة التي تسعى الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الاقتصاد، فضلا عن انسجام السياسة الاستثمارية وتوجهها الى نفس الهدف. وقد بلغت نسبة الاستثمار في المملكة الى اجمالي الدول العربية ٠،٩٢ عام ١٩٩٧ ، ١،٧٠ عام ١٩٩٨ استمرت بعدها في الزيادة كما يشير الى ذلك الجدول (٤) لتصل الى٤٢،٧٧ و٢،٤٥ خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ مشيرة الى تطور هذه التدفقات بالنسبة الى الدول العربية. كما كانت نسبة الاستثمار الاجنبي الوارد في المملكة الى الدول النامية ٠،٠٤ عام ١٩٩٧ ارتفعت الى ٠،٠٥٣ عام ١٩٩٨ انخفضت بعدها الى ٠،٠٧ عام ١٩٩٩ ارتفعت و٢٠١٠ على التوالي.

(١) الهيئة العامة للاستثمار: تطور الاستثمار في عهد خادم الحرمين الشريفين ، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٢-١٤٢٢ ، ص٥٠-ص٥٤.

وكانت نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى اجمال العالم ٠،٠١٣ عام ١٩٩٨ انخفضت الى ٠،٠٠٨ عام ١٩٩٩ لتصل عام ٢،٧ عام ٢٠٠٩ و٢،٢ عام ٢٠١٠ عاكسة بذلك نسبة الارتفاع في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر. وتعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى المملكة العربية السعودية من اكبر الاستثمارات قياسا بباقي الدول العربية الاخرى ويعود ذلك الى تحسين وضع بيئة الاستثمار فيها مما ادى الى جذب المزيد من الاستثمارات وعلى الاخص الاستثمار الامريكي، وعليه يجب الاستفادة من تجربة المملكة في هذا المجال من اجل تحسين بيئة الاستثمار في العراق وجذب المزيد من الاستثمارات اليه.

جدول رقم (٤)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد

في المملكة العربية السعودية للمدة (١٩٩٧-٢٠١٠)

(مليون دولار)

السنة	السعودية	نسبتها الى الدول العربية	نسبتها الى الدول النامية	نسبتها الى العالم
١٩٩٧	٥٧	٠،٩٢	-	-
١٩٩٨	٩٤	١،٧٠	٠،٠٤	٠،٠١٣
١٩٩٩	١٢٣	٢،٨٥	٠،٠٥٣	٠،٠٠٨
٢٠٠٠	١٨٣	٣،٠٧	٠،٠٧	٠،٠١٣
٢٠٠١	٥٠٤	٥،٤٠	٠،٢	٠،٠٦
٢٠٠٢	٤٥٣	٥،٤١	٠،٢	٠،٠٧
٢٠٠٣	٧٧٨،٥	٤،٩٨	٠،٤	٠،١٣
٢٠٠٤	١،٩٤٢	٧،٨٥	٠،٦	٠،٢
٢٠٠٥	١٢،٠٩٧	٢٦،٤٥	٠،٣	٠،٢
٢٠٠٦	١٧،١٤٠	٢٢،٣٨	٠،٤	١،٢
٢٠٠٧	٢٢،٨٢١	٢٣،٥٨	٤،٥	١،٢
٢٠٠٨	٣٨،١٥١	٥٠،٠٥	٥،٧	٢،١
٢٠٠٩	٣٢،٦٠٠	٤٢،٧٧	٦،٣	٢،٧
٢٠١٠	٢٨،١٠٥	٤٢،٤٥	٥،٢	٢،٢

المصدر/ الموسسة العربية لضمان الاستثمار ، الاحصاءات.متاح على www.iaigc.net

الاستنتاجات

١- شهد الاستثمار الأجنبي على وجه الخصوص زيادة ملحوظة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ألا أنها كانت متواضعة جدا بالقياس إلى تدفقات الاستثمار في الوطن العربي والعالم.

٢- يعد قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ الركيزة الأساس للبيئة التشريعية في العراق، إلا انه يعاني من عدة نقاط ضعف تتعلق بالضمانات والامتيازات الممنوحة والتي تم تعديل جزء بسيط منها والذي تعلق بالأساس بمسالة تمليك الأرض للمستثمر التي سمح التعديل الأول للقانون بحق التملك للمستثمر في قطاع الإسكان حصرا.

٣-شهد الاقتصاد السعودي زيادة مطردة في مجال جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ويعود ذلك الى تحسن بيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية،وتوفر التشريعات التي تساعد على جذب الاستثمار.

التوصيات :

١- العمل على تسهيل إجراءات منح التراخيص للمشاريع الاستثمارية بما يساهم في تقليل الوقت والكلفة من خلال تطبيق نافذة الشباك الواحد أو تفعيلها،إذ نلاحظ أن أكمال هذه العملية قد يتطلب وقتا يربو على السنة.

٢- تشجيع صناعة التامين في البلد بالشكل الذي يضمن للشركات الأجنبية المترددة للدخول إلى العراق حقوقا ورؤوس أموالها داخل العراق.

٣- وضع الخطط المدروسة لجذب الاستثمارات باتجاه قطاعات محددة والعمل على توفير الحوافز الكافية لجذبها، بما يضمن خدمة المصلحة الوطنية

٣- تشجيع المشاريع المشتركة كأفضل آلية يتم العمل فيها مع الاستثمار الأجنبي.

المصادر:

١ – سرمد كوكب الجميل ، الاتجاهات الحديثة في مالية الاعمال الدولية (عمان ، دار حامد للنشر ، ٢٠٠١).

٢–الهيئة العامة للاستثمار: تطور الاستثمار في عهد خادم الحرمين الشريفين ، المملكة العربية السعودية

٣ –د. زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار (المالي والحقيقي) ، (الأردن ، دار وائل للنشر ، ١٩٩٨).

٤ – د.دريد كامل آل شبيب ، الاستثمار والتحليل الاستثماري ،(عمان ، دار اليازوري للنشر ، ٢٠٠٩)

٥– عرفات تقي الحسني ، التمويل الدولي ، (عمان ، دار مجدلاوي للنشر ، ٢٠٠٢) .

٦ – د. سرمد كوكب الجميل ، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية (عمان ، دار حامد للنشر ، ٢٠٠١) .

٧ – د.عبد الكريم جابر العيساوي ، التمويل الدولي ، (عمان ، دار صفاء للتوزيع والنشر ، ٢٠١٢)

٨- UNCTAD , world investment report ٢٠٠٨ , New York , ٢٠٠٨ .

****